

## السعودية ... سارعي للمجد والعلياء

### يوم تاريخي مجيد لا ينسى



بقلم: الدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم الفايز \*

يجسد حلول اليوم الأول من برج الميزان الموافق 23 سبتمبر من كل عام يوماً تاريخياً مجيداً لا ينسى يتمثل في تلك اللحظة الوطنية الكبرى التي أدت إلى توحيد المملكة العربية السعودية في كيان واحد ودولة قوية متماسكة قامت عام (1351هـ / 1932م) عندما أكمل المغفور له بإذن الله تعالى الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود توحيد كل أجزاء الوطن وأعلن قيام المملكة العربية السعودية. كما أنه يعيد لنا ذكرى مناسبة وطنية غالية على كل مواطن ومواطنة تدفعهم لتذكر تضحيات الأجداد والآباء الذين أسسوا هذا الكيان الكبير وتطعيمهم دافعاً للمحافظة عليه وعلى المكتسبات التي تحققت والاستمرار في بناء الوطن وتدعيم ركائزه للأجيال المقبلة.

وبعد إرسائه، طيب الله ثراه، دعائم الأمن والاستقرار لهذا الوطن الكبير بدأت الانطلاقة الحضارية والاقتصادية والتعليمية والثقافية وفي المجالات الأخرى كافة لتعم أرجاء الوطن للنهوض به على الأصعدة كافة ووضع المملكة العربية السعودية على مشارف المستقبل، ثم تسلم الحكم من بعده أبناؤه البررة الملوك سعود وقبيل وخالد وفهد يرحمهم الله والذين ساروا على نهج الملك المؤسس من حيث التمسك بتعاليم الدين الإسلامي والتقاني في خدمة الوطن ومواصلة مسيرة البناء والتعمير والأزدهار وشهدت المملكة خلال سنوات حكمهم نهضة شاملة في شتى المجالات.

ومنذ أن تولى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود يحفظه الله الحكم والمملكة تعيش مرحلة متميزة من الرفاه والرخاء للمواطن السعودي، فجهوده يحفظه الله لتصب في مصلحة المواطن السعودي في المقام الأول إذ شهدت المجالات التعليمية والصحية والضمان الاجتماعي نقلة نوعية إذ ازداد عدد الجامعات وعدد المستشفيات ومخصصات الضمان الاجتماعي، كما أن برنامج الملك عبد الله للابتعاث الخارجي بدأ يعطي ثماره بعد ابتعاث أكثر من مئة وخمسين ألف طالب وطالبة للتخصص العلمي في الخارج سيعودون إلى أرض الوطن للمشاركة في عملية التنمية والبناء، كل ذلك يؤكد حرص خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله على تسخير كافة الموارد الوطنية لخدمة المواطن فقد استطاع (يحفظه الله) بخبرته الواسعة بشؤون السياسة والإدارة مواصلة المسيرة التنموية وأن ينهض بالمملكة نهضة نوعية في شتى المجالات على الرغم من كل التطورات والظروف الإقليمية والدولية التي أحاطت بالمنطقة وبالمملكة ما جعلها تتبوأ الصدارة في العالمين العربي والإسلامي بالإضافة إلى ما تتمتع به من ثقل ديني وسياسي واقتصادي وما تستند عليه من ثوابت في السياسة والعلاقات الدولية مستمدة من العقيدة الإسلامية والقيم العربية والسياسات الحكيمة لقيادتها.

وقد حظيت المرأة السعودية باهتمام خادم الحرمين الشريفين وسعيه إلى فتح المجالات أمامها لتشارك الرجل السعودي في عملية بناء وتطوير المجتمع وكان آخر مبادراته (يحفظه الله) توجيهه بأن تشارك في هذا المجال وفي عضوية مجلس الشورى وأن تكون لها الحق في أن تترشح لعضوية المجالس البلدية ولها الحق في المشاركة في الانتخابات البلدية.

أما الاستراتيجية التي تنتهجها قيادة المملكة لصيانة هذه المكتسبات وتدعيمها فتتمثل في عدة ركائز أولها التمسك بالعقيدة الإسلامية قولاً وفعلاً والسير على نهجها وثباتها التمسك بالهوية العربية وثالثتها المحافظة على وحدة الوطن وسلامة أراضيها ورابعها توفير العيش الكريم للمواطني المملكة عبر خطط التنمية الاقتصادية. وأن المملكة تنطلق دوماً من كونها حاضنة الحرمين الشريفين ما يؤكد الدور الإسلامي المناط بها وأصحة مصالح الأمتين العربية والإسلامية نصب عينيهما، متمسكة بمسؤولياتها الدينية تجاه العقيدة وتجاه العرب المسلمين فقد شهد بناء وعمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي على امتداد أكثر من أربعة عشر قرناً نقلاً معمارية كثيرة على مر العصور إلا أن التوسع التي وضع حجر الأساس لها خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله أخيراً تعتبر أكبر مشروع توسعة في تاريخ المسجد الحرام والمسجد النبوي إضافة إلى العدد من المشاريع التطويرية في المشاعر المقدسة.

والمملكة إلى جانب كونها دولة وطنية تسعى إلى المحافظة على أمنها الوطني وتقديم الرفاه لمواطنيها بعد أن استطاعت أن تحقق وحدة هذا الكيان الكبير، فإنها تواصل القيام بدورها المحوري في المجالات الإقليمية والدولية عبر دبلوماسية نشطة وجهودها التي لا تكل في خدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية ولعل آخر تأكيد على ذلك هو دعوة خادم الحرمين الشريفين في شهر رمضان المبارك لانعقاد قمة التضامن الإسلامي في مكة المكرمة والتي جسدت التضامن الإسلامي بأبهى صورته وشهدت تبني مقترح خادم الحرمين الشريفين بإنشاء، مركز الحوار بين المذاهب الإسلامية يكون مقره مدينة الرياض.

و لا ننسى ونحن نتخفل بهذه الذكرى الغالية جهود المغفور لها بإذن الله صاحب السمو الملكي الأميرين سلطان بن عبد العزيز ونافذ بن عبد العزيز اللذين رحلا عن المملكة بعد أن خدما الدين ثم الملك والوطن وقدموا للوطن والمواطن الكثير في كل المواقع التي تحملت مسؤولياتها وتدعموا للعلاقات بينهما سواء على الصعيد الرسمي عز وجل مساكن الشهداء.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتطرق إلى العلاقات المتينة بين الدولتين الشقيقتين للملكة والكويت والتي أكدت الأيام أنها أصبحت نموذجاً للعلاقات بين الدول فالقواصل بين الدولتين على كافة المستويات عملية مستمرة تزيد من متانة العلاقات بينهما سواء على الصعيد الرسمي أو على الصعيد الشعبي.

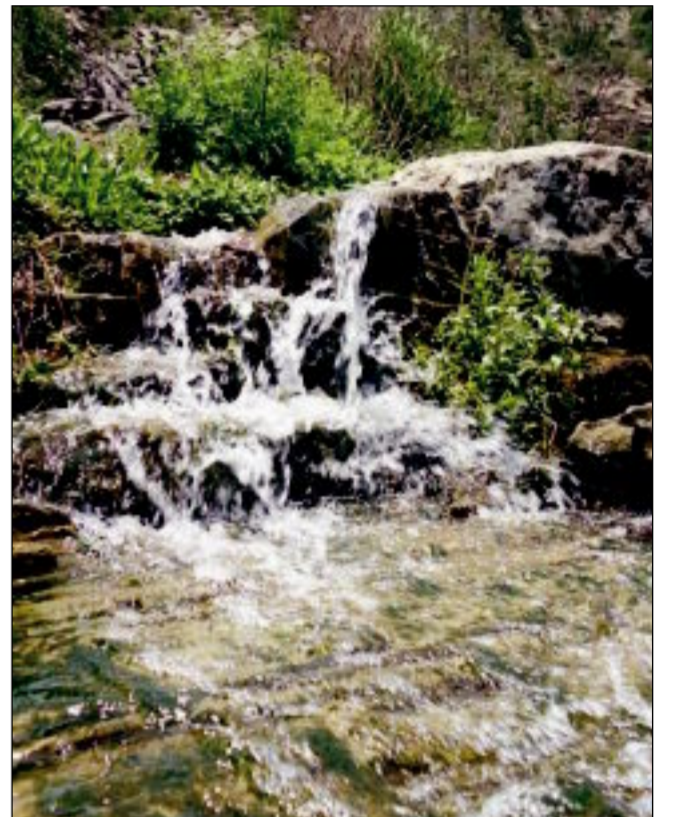
ومع حلول ذكرى اليوم الوطني، أود أن أتقدم بالتهنئة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود يحفظهما الله وإلى الأسرة المالكة المكرمة والشعب السعودي التبريل، داعياً الله عز وجل أن يحفظ المملكة العربية السعودية من كل مكروه وأن يعيد هذه المناسبة عليها بكل خير وعزة وأن يديم المولى عز وجل عليها وعلى شقيقتها دولة الكويت وعلى الأمتين العربية والإسلامية نعم الأمن والاستقرار والرخاء، وأن يحفظ لدولتنا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وشقيقه حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يحفظهما الله.



المسجد النبوي الشريف

### ○ المملكة تعيش واقعاً بالمشاريع الإصلاحية بقيادة خادم الحرمين الشريفين

### ○ المنجزات التنموية تتابعت في عهد الملك عبدالله على امتداد أنحاء المملكة



جمال الطبيعة في مناطق المملكة

## ثامر جابر الأحمد: اليوم الوطني السعودي مناسبة فخر واعتزاز راسخة لأجيال متعاقبة

عبدالله بن عبدالعزيز من العديد من الإصلاحات والإنجازات الواعدة التي تسير بوتيرة متسارعة وخطى راسخة نالت من خلالها تقدير وإعجاب دول العالم كافة. وأرضع الشيخ ثامر أن «مسيرة المملكة تمثل مراحل ثرية حافلة بالإنجازات التي تجسدت في ترسيخ أسس التطور في البلاد وبناء قاعدة اقتصادية وطنية صلبة وضعتها في مصاف القوى الاقتصادية الكبرى إضافة إلى تمكين الإنسان السعودي من الحاق بركب التطور في العالم بفضل ما تحققت في المملكة من نهضة شاملة».

وأكد الدور الكبير والمحوري الذي تقوم به المملكة تجاه اشقياتها الخليجيين والعرب سواء من خلال منظومة مجلس التعاون الخليجي والهياكل المتينة عنه أو من خلال الهيئات والمنظمات العربية والدولية وما يتصل بعمل تلك الهيئات بالشأن الخليجي والعربي بصفة عامة.

وأكد الشيخ ثامر «عمق العلاقات الأخوية التي تربط المملكة العربية السعودية والكويت على المستويات الرسمية والشعبية كافة منذ فجر التوحيد مروراً بما تعرض له البلدان من أزمات أظهرت لحة الأشقاء، وإرتباط المصير والتاريخ المشترك، سائلاً الولي جلت قدرته أن يديم نعمة الأمن والأمان والرخاء على المملكة وأهلها.



ثامر جابر الأحمد

ورأى أن «من أهم ما عزز ركائز هذه الدولة هو الثقة الملموسة بين القيادة والشعب ومبدأ التواصل المنبثق من سياسة الباب المفتوح»، منوهاً في هذا السياق بما «تشهده المملكة في هذا العهد الميمون بقيادة وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك

أكد سفير الكويت لدى المملكة العربية السعودية الشيخ ثامر جابر الأحمد أن مناسبة اليوم الوطني الـ 82 للمملكة العربية السعودية ستبقى مدعاة فخر واعتزاز لأجيال متعاقبة راسخة في الأذهان والوجدان ودافعاً للتضحية والبذل والعطاء».

وقال الشيخ ثامر جابر الأحمد لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أنه «في مثل هذا اليوم سجل التاريخ بزوغ شمس المملكة العربية السعودية على يد مؤسسها الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود -طيب الله ثراه - والذي وضع لبناتها الأولى بعد توحيدنا تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله وأكملها من بعده رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه وساروا على نهج القويم».

ووصف الشيخ ثامر المناسبة بالهمة والتاريخية، مضيفاً أنها «استدكار للهمة بطولية قادها وأرسى دعائمها ووطد أركانها مؤسس هذا الكيان الشامخ الملك عبدالعزيز وعمل على استتباب الأمن والاستقرار وتحقيق إنجازات مفرمة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

وبين أن المملكة «حققت منذ تاريخ التأسيس مكاسب كبيرة على طريق التقدم والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية ومواكبة التطورات السجدة في أنحاء العالم كافة».

أسس تكفل استمراره لخير الشعوب العربية.

ولخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آباد بيضاء ومواقف عربية وإسلامية نبيلة تجاه القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية حيث استمر على نهج والده الملك عبدالعزيز رحمه الله في دعم القضية سياسياً ومادياً ومعنوياً بالسعي الصاد والمخاض لتحقيق تطورات الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وتمنى قضية القدس ومصيرتها بكل الوسائل.

وفي الجمل لا يمكن إلا أن تشهد الأفعال على تمكن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله في القيادة من تعزيز دور المملكة في الشأن الإقليمي والعالمي سياسياً واقتصادياً وتجارياً حيث أصبح للمملكة وجوداً أعمق في المحافل الدولية وفي صناعة القرار العالمي وشكلت عنصر دفع قوى للصوت العربي والإسلامي في دوائر الحوار العالمي على اختلاف منظماتها وهيئاته ومؤسساته.

أنها المملكة العربية السعودية، تسير بخطى ثابتة ومتسارعة نحو المجد والعلياء، كما هو نشيدها الوطني «سارعي للمجد والعلياء... نجدتي لخالق الشفاء».

تتمة المنشور ص 38

وقضايهاهم ونصرتهم ومد يد العون والدعم لهم في ظل نظرة متوازنة مع مقتضيات العصر وظروف المجتمع الدولي وأسس العلاقات الدولية المرعية والمعمول بها بين دول العالم كافة منطلقة من القاعدة الأساس التي أرساها المؤسس الباني وهي العقيدة الإسلامية الصحيحة.

وفي ذلك قال الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة لمجلس الشورى بتاريخ تربع الأول 1427 هـ، إن منهجنا الإسلامي يفرض علينا نشر العدل بين الناس لا نفرق بين قوي وضعيف وأن نعطي كل ذي حق حقه ولا نحتجب عن حاجة أحد فالناس سواسية فلا يكبر من يكبر إلا بعلمه ولا يصغر من يصغر إلا بذنبه».

وتعبر السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية بصنق ووضوح مقرونين بالشفافية عن نهج ثابت ملتزم تجاه قضايا الأمة العربية وشؤونها ومصالحها المشتركة ومشكلاتها وفي مقدمتها القضية الفلسطينية واستعادة المسجد الأقصى المبارك والعمل من أجل تحقيق المصالح المشتركة مع التمسك بميثاق الجامعة العربية وتبني دعائم التضامن العربي على

## مجلس الشورى ... شريك في صناعة القرار

### عضوية المملكة في مجموعة «العشرين» زادت دورها المؤثر في الاقتصاد العالمي

شكل دخول المملكة العربية السعودية مجموعة العشرين الدولية التي تضم أقوى 20 اقتصاداً حول العالم زيادة في الدور المؤثر الذي تقوم به المملكة في الاقتصاد العالمي، كونها قائمة على قاعدة اقتصادية - صناعية صلبة. وكان نجاح قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في توجيه سياسة المملكة الاقتصادية ودعم الاقتصاد وقطاع الأعمال السعودي، أبلغ الأثر في جعل المملكة دولة فاعلة في رسم سياسة الاقتصاد العالمي وقبلة آمنة للاستثمارات من مختلف دول العالم.

وتأكيداً لمكانة المملكة العربية السعودية وثقلها المؤثر على الاقتصاد العالمي ولوراقها المعتدلة وقراراتها الاقتصادية الرشيدة التي تبنتها خلال سنوات التنمية الشاملة إضافة إلى النمو المتوازن للنظام المصرفي السعودي، شاركت المملكة برئاسة خادم الحرمين الشريفين في اجتماع قمة مجموعة العشرين الاقتصادية الأولى بواشنطن بتاريخ 15 نوفمبر 2008م، والثانية في العاصمة البريطانية لندن في 2 أبريل 2009م، أما الأخيرة في مدينة تورنتو الكندية بتاريخ 27 يونيو 2010م، وفي نوفمبر 2010م رأس صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وقد المملكة للاجتماع، وفي يونيو 2012م رأس وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف وفد المملكة المشارك في قمة مجموعة دول العشرين التي عقدت في مدينة لوس كابوس في المكسيك، وجاءت هذه المشاركات تأكيداً على مكانة المملكة في المحفل الاقتصادي الدولي، والتزامها بالاستمرار في أداء دور فاعل وإيجابي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، وعلى دورها في صياغة نظام اقتصادي عالمي يحقق نمواً اقتصادياً عالمياً متوازناً ومستداماً وبما يحافظ على مصالح جميع الدول المتقدمة والنامية.



نهضة عمرانية

يعد مجلس الشورى أحد الأركان الرئيسية في السلطة التنفيذية (التشريعية) في المملكة العربية السعودية، وشريكاً مهماً في صناعة القرار، بما يبذله من جهود في مناقشة ودراسة الموضوعات التي تحال إليه أو المقترحات التي يقدمها الأعضاء بشأن مشروع نظام جديد أو تعديل نظام قائم بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.

وعزز مجلس الشورى دوره كشريك في صناعة القرار وكان لمبادراته الأثر الإيجابي على المجتمع في قضايا حيوية تمس حياة المواطن ومستقبله. وبلغت الأرقام التي توثق المنجزات أحصى تقرير للمجلس 113 قراراً أصدرها المجلس خلال المدة من 3 / 3 إلى 5 / 8 / 1433 هـ من السنة الرابعة للدورة الخامسة للمجلس بشأن الموضوعات التي ناقشها وبحثها تحت إشراف شملت الأنظمة والتقارير السنوية للأجهزة الحكومية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وانتهى المجلس مناقشة 118 موضوعاً من بين 160 موضوعاً بحثها خلال 49 جلسة عامة عقدها خلال تلك المدة أصدر بشأنها 113 قراراً منها 17 قراراً بشأن الأنظمة واللوائح و 38 قراراً بشأن التقارير السنوية للأجهزة الحكومية و 54 قراراً للاتفاقيات ومذكرات التفاهم والمعاهدات الدولية.

ويبلغ عدد المداخلات التي قدمها الأعضاء على جميع الموضوعات 1403 مداخلات أثرت بالبراي والمقترحات مناقشة الموضوع محل النقاش منها 684 مداخلتة على موضوعات التقارير السنوية، 487 مداخلتة على موضوعات الأنظمة، و 162 مداخلتة على موضوعات الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والمعاهدات الدولية، في حين بلغ عدد التوصيات الإضافية التي تقدم بها عدد من الأعضاء على بعض الموضوعات 44 توصية إضافية وافق المجلس على مناقشة 16 توصية منها وأقر ست توصيات منها.